

نحن والعولمة

جواب الجنوب

الكتاب : نحن والعلومة - جواب الجنوب

المؤلف : فتح الله ولعلو

الطبعة : الأولى 2019

عدد الصفحات : 480

القياس : 14.5 × 21.5

الإيداع القانوني : 2019MO4163

الترقيم الدولي : 978-9954-9872-6-1

جميع الحقوق محفوظة

الناشر : المركز الثقافي للكتاب

الدار البيضاء / المغرب

6، زنقة التيكور

هاتف : +212522810406

فاكس : +212522810407

markazkitab@gmail.com

بيروت / لبنان

الحمراء - شارع المقدسي - بناء بلبيسي

هاتف : +9611747422

فاكس : +9611744733

فتح الله ولعلو

نحن والعولمة جواب الجنوب



﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...﴾

سورة الحجرات، الآية 13

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا
ءَاتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
فِي نِيَّتِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخَلِّفُونَ﴾

سورة المائدة، الآية 48

(القرآن الكريم)

"هناك طريقتان كي يكون الإنسان إنساناً بين الناس:
الأولى هي أن يخلصب اختلافه
والثانية أن يعمق علاقته الجمعية بالآخرين".

أندري مالرو

المحتويات

- 9 المقدمة •
- 19 القسم الأول : المقاربة التاريخية.. العولمات الأربع.....
- فصل تمهيدي : ميلاد العولمة.. مدينة سبتة المغربية نقطة
الانطلاق.....
- 21 الانطلاق.....
- الفصل الأول : العولمة الثانية والهيمنة الأوربية.....
- 28 الفصل الثاني : الشروخ الأربعة للعولمة.....
- 57 الفصل الثالث : ثلاثة عقود من الرخاء في خدمة انطلاقة
جديدة للعولمة.....
- 79 الفصل الرابع : العولمة والاختلالات.....
- 125 الفصل الخامس : القرن الحادي والعشرون من الأزمة
العالمية إلى نقل الأنشطة الاقتصادية صوب آسيا.....
- 165 القسم الثاني : العولمة وأبعادها.....
- 207 الفصل السادس : عولمة الإنتاج.....
- 209 الفصل السابع : البعد التجاري للعولمة.....
- 256 الفصل الثامن : البعد المالي للعولمة.....
- 294 الفصل التاسع : انتقال البشر والعولمة.....
- 309 الفصل التاسع : انتقال البشر والعولمة.....

334(2100 -2050 -2030)	- الفصل العاشر : الآفاق والتوجهات المستقبلية
385	- فصل مرجعي : المغرب ودائرته الإقليمية؟
		• خاتمة: الجواب على العولمة الجديدة (مغاربياً - عربياً -
459	متوسطياً - أفريقياً)
474	بييلوغرافيا
479	صدر للمؤلف

المقدمة

نحن والعملة

العملة حاضرة بقوة، تطوقنا، تصنع العالم وتؤثر على حياة الناس يومياً وفي علاقتهم بالزمان والمكان. بعضهم ينتجونها ويفرضون من خلال ذلك مرجعيتهم، والجميع يستهلكونها، وكثير من الناس يتحملون عبئها.

العملة كانت عبر التاريخ مرتبطة بالفتوحات والهيمنة ولا تزال كذلك. ولدت في أحضان الفتوحات الكبرى انطلافاً من المتوسط الغربي عندما انطلق الإيبيريون عبر المحيط الأطلسي ليصلوا إلى ما سمي بالعالم الجديد أي القارة الأمريكية. فكانت انطلاقتها عندما غادر البحارة البحار، خاصة البحر الأبيض المتوسط وكذا بحر الصين ("مواقع إشعاع العملة الأولى" حسب مفهوم فيرناند بروديل)، ليلجوا إلى المحيطات سواء الأطلسي أو الهادي وبينهما الهندي.

ارتبطت العملة أساساً بتاريخ الغرب عندما انخرط اقتصاد السوق في منطقتي الرأسمالية. رأسمالية كانت في البداية تجارية، يُغذيها الذهب المستورد من البيرو، ثم تحولت إلى رأسمالية صناعية في نهاية القرن الثامن عشر وانتقلت إلى رأسمالية مالية في نهاية القرن التاسع عشر، المرحلة التي ولدت معها الإمبريالية.

كما أن تاريخ مسار العملة يرتبط بتاريخ الحركة التي ميزت ظهورها من داخل المجال الذي أنتجها. فلقد واكبت انتقال مراكز إشعاع اقتصاد السوق، انطلافاً من أوروبا حيث تموقعت في مدينة "جنوة" ثم في مدينة "فيسيا/البندقية" (الإيطاليان)، وبعدهما مدينة "بروج" (البلجيكية)،

قبل الانتقال إلى لندن (إنجلترا)، ثم عبور الأطلسي نحو مدينة "بوسطن" وبعدها "نيويورك" عندما أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الجديد للنشاط الاقتصادي قُبيلَ اندلاع الحرب العالمية الأولى.

سينتقل مركز الإشعاع هذا، بعد 1945، إلى ولاية كاليفورنيا على ضفاف المحيط الهادي. ثم جاءت طفرة الاقتصاديات الآسيوية ليرسخ استقرارها وسط هذا المحيط.

لم يكن لكل هذه التطورات أن تحدث دون الثورات الثقافية والسلوكية التي اخترقت ذهنية المجتمعات الأوروبية. من قبيل الإصلاح الديني الذي تزعمته البروتستانتية، التي منحت العمل قيمة رفيعة، وحررت أنماط تمويل الاقتصاديات. ثم التحول الثقافي الكبير الذي ارتبط بقيم قرن الأنوار الذي دفع إلى الإمام قيم العقل والفدرانية.

كما أن تاريخ الرأسمالية، ومعها العولمة، يرتبط بتاريخ القوى الدافعة إلى التطور الاقتصادي عبر الاختراعات العلمية والتقنية من الآلة البخارية، إلى ثورة وسائل النقل، إلى الكهرباء، فالحاسوب، إلى العالم الرقمي للقرن الحادي والعشرين.

لقد أصبحت الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة ما بين 1945 و2000، وحولها تتمحور العولمة في تتابع محطاتها وتداخل مكوناتها المتعددة: التجارية والصناعية والتكنولوجية والمالية والرقمية والهجرية. أي تلك العولمة التي تتجسم أولاً في فعل الإنتاج داخل كل القطاعات: المواد الأولية، الطاقة، الصناعة، الغذاء، التنقل والرقمية عبر شبكات منظومة القيم العالمية التي تبلور وتحدد علاقات الترابط بين مختلف مناطق العالم وبين مختلف محطات الإنتاج انطلاقاً من الفكرة إلى التوزيع وبيع الموارد والخدمات. من خلال مسلسل يجعل فعل الإنتاج المعولم أداة لنشر منطوق الاستهلاك وبنية التفكير، المعولمين معاً.

علينا تسجيل أن المسار التاريخي للعولمة لم يكن خطياً، فلقد سجلت تقلبات عدة بين التقدم والنكوص وأحياناً التراجع. لقد عرف ذلك المسار عدة أزمات منذ 1636 (فقاعة بورصة أمستردام)، إلى 1844 و1886 (بيورصة لندن)، إلى 1907 (بالولايات المتحدة) إلى 1929 (هزة وول ستريت)، إلى 2008 (انطلاقاً من الولايات المتحدة مرة أخرى). مع ميزة بالنسبة للأخيرتين، تتمثل في كونهما أزميتين ذاتي طابع عالمي، انطلاقاً من أصول مالية قبل أن تمس قلب الاقتصاد الحقيقي. كما تأثر مسار العولمة بأحداث جيو-سياسية وانكسارات تمثلت في الحريين العالميتين اللتين تولد عنهما تقلص مجال اقتصاد السوق (الثورة البولشفية سنة 1917، وارتباط أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفياتي سنة 1945، والثورة الماوية بالصين سنة 1949).

لاشك في أن العولمة هي مسار لمواكبة التقدم، لكنه في الوقت ذاته مسار يؤدي إلى انحرافات. فقد ساهمت في توسيع الفوارق بين الشمال والجنوب وداخل المجتمعات القطرية على اختلاف مستويات تطورها. كما ساهمت في الأضرار التي لحقت البيئة الطبيعية وفي الانحباس الحراري، وهو ما يمثل اليوم أعظم الأخطار على مستقبل البشرية.

لقد كانت العولمة في العقدين الأخيرين موضوع العديد من الأبحاث والدراسات بكل اللغات، ما يجعل من المشروع أن نتساءل ما الذي سيضيفه هذا الكتاب حول هذا الموضوع؟. وماذا يعني إصدار كتاب حول العولمة من المغرب والمجال المغاربي والعربي ومنطقة المتوسط الغربي؟. ولماذا هذا السؤال بالضبط: "نحن والعولمة"؟.

إن ثلاثة اعتبارات قد حكمت فكرة هذا الكتاب هي:

1) اعتبار ذو طبيعة تاريخية

لاشك في أن الغرب أو ما نسميه اليوم الشمال هو صاحب المبادرة

التي تولدت عنها العولمة. وهو الذي جعل هذه العولمة مهيمنة. لكن من المهم كذلك أن نقرأ مسارها انطلاقاً من بلدان الجنوب التي خضعت لتلك الهيمنة. من الضروري قراءة تاريخ العولمة المفروضة انطلاقاً من شكل معاشة بلدان الجنوب لها.

نقطة بدايتها توجد في الضفة الجنوبية لغرب البحر المتوسط، حيث شكل احتلال مدينة سبتة المغربية من طرف البرتغاليين سنة 1415 الحدث الذي دشّن مسار العولمة (قبل أن تتنازل عنها لإسبانيا التي احتلتها سنة 1643). فالأمر هنا يتعلق بحدث تاريخي كان له مفعول سلبي على المغرب (وعلى المنطقة المغاربية)، لأنه أغلق عليه البحر الأبيض المتوسط. كما تأثرت به القارة الأفريقية، خاصة جانبها الغربي، بسبب خلق هذا الاحتلال لحاجز أمام طرق القوافل التي كانت تنقل الذهب من قلب أفريقيا السوداء ليصدر إلى أوروبا عبر سبتة.

هكذا، فبعد اكتشاف القارة الأمريكية، فرض على أفريقيا تهجير مجحف لليد العاملة لتستغل في العمل بالعالم الجديد عبر تجارة الرقيق، التي كانت مهيكلة في إطار مثلث ينطلق من أفريقيا حيث يأخذ العبيد بالإكراه، إلى أوروبا التي كانت تقايض هذه "السلع البشرية" مقابل ما تستورده من أمريكا من حاجيات ومواد.

بينما كان احتلال فرنسا لمدينة الجزائر سنة 1830، ضمن مرحلة العولمة الثانية، مدخلاً لاستعمار أفريقيا الشمالية، بل مجموع أفريقيا، خاصة بعد انعقاد مؤتمر برلين (سنة 1884). مع تسجيل أن أوروبا قد فتحت جبهة جديدة، من قبل، في الجهة الشرقية للبحر الأبيض المتوسط، شكلت أولى الارتباطات مع العالم العربي الإسلامي من خلال حملة نابليون بونابارت على مصر (1798) وحفر قناة السويس (1859 / 1869).

هكذا أصبح الغرب منذ 1415 (مع احتلال مدينة سبتة المغربية)،

مركزاً محورياً لعولمة فاتحة تفرض مرجعيتها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية على الجنوب الذي أصبح يشكل ضحية هذا المركز، في إطار عولمة مفروضة. وارتبطت العولمة الثانية تلك، بالمرحلة الاستعمارية، حيث فرضت "المتروبولات الأوربية" وعلى رأسها الإنجليزية والفرنسية ومعهما الهولندية والألمانية والإيطالية (دون أن ننسى الإسبانية والبرتغالية التي دشنت مسلسل الحركة الاستعمارية)، سطوتها على اقتصاديات البلدان المستعمرة. وفي نهاية الحرب العالمية الثانية برزت حركات التحرر الوطني في القارتين الآسيوية والأفريقية تطالب بالقضاء على الاستعمار، وتم عقد مؤتمر باندونج سنة 1955 الذي أصبح مرجعاً لميلاد التوجه العالم ثالثي، المنتقد للتنمية اللامتكافئة وتوزيع العمل الدولي غير العادل.

لكن هذا الوافد الجديد (العالم الثالث)، قد كان منقسماً على نفسه بين الأقطار الداعية إلى نموذج تنمية ممرکز وبين الأقطار التي تروم استرجاع سلطتها الاقتصادية على مواردها الأولية. في حين قبلت بلدان أخرى التكيف مع علاقات التبعية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية. وتكالبت عدة عوامل منها فشل السياسات التنموية والتأثير السلبي للضغط الديموغرافي ومحدودية الحكامة السياسية، لتسقط جل بلدان الجنوب في محالب الاختلالات المالية الداخلية والخارجية، وفي أزمات المديونية، مما فتح المجال للمنظمات الاقتصادية الدولية بأن تتدخل وتفرض على كل هذه الأقطار نهج سياسات التقويم (الهيكلية). ثم جاء صعود التوجه الليبرالي الجديد سنوات الثمانينيات ليفرض على البلدان النامية تكيف سياستها المالية مع المقتضيات التي كان يدعو إليها.

هكذا، فرغم التغييرات الشكلية التي عرفتها العلاقات بين الشمال والجنوب، بقيت الهوة واسعة بينهما. وهذا ما يدعونا "نحن" إلى قراءة خاصة للعولمة، تعتمد التطور التاريخي لانخراط الجنوب في السوق العالمي.

2) اعتبار اقتسام العولمة

لم تعد العولمة، منذ 1980، من فعل الغرب وحده. لقد أصبحت اليوم مقتسمة، حيث إن مركزها المحوري ينتقل من أمريكا الشمالية نحو آسيا، عبر الهادي، الذي أصبح منطلق تأثير الطرفين على العالم.

لقد بزغ تأثير البلدان الآسيوية في الستينيات، انطلاقاً من اليابان، ثم النمور الأربعة في الثمانينيات، ثم صعدت الصين (التي تحولت في أربعة عقود) إلى موقع القوة الاقتصادية العالمية الثانية بعد أن أصبحت مصدر 30% من وتيرة النمو العالمي. ما جعلنا نعيش اليوم ما يمكن وصفه بـ"تصنين للعولمة" (نسبة إلى الصين). وفي 2018 تجاوزت الهند فرنسا وبريطانيا فيما يخص الناتج الداخلي الإجمالي. كما نسجل اليوم تقدماً سريعاً لاقتصاديات أندونيسيا وماليزيا وفيتنام.

كل المؤشرات تدل على أن الصين والهند وأندونيسيا ستصبح قبل 2050 من بين الخمس أو السبع قوى اقتصادية الأولى بالعالم. ونحن هنا كما لو أننا أمام "انتقام" للبلدان ذات الكثافة الديموغرافية، وكذا "انتقام" للعالم الثالث، على اعتبار أن هذه الأقطار الثلاثة هي التي لعبت الدور الأساسي في مؤتمر باندونغ الذي استضافته أندونيسيا سنة 1955.

لقد ارتفعت المداخل، منذ 1980، في الأقطار الواعدة (المنبثقة تلك)، خاصة منها مداخل الفئات الوسطى، بوتيرة تزيد على مثلتها في البلدان المتقدمة. وهذا ما يسمح لنا التأكيد بأن البلدان المنبثقة الكبرى، وعلى رأسها الصين، قد استفادت من العولمة خلال الأربعين سنة الأخيرة، في حين كانت الولايات المتحدة وأوروبا هي المستفيدة الأولى من تطور الاقتصاد العالمي بين 1945 و1980. ولما جاءت أزمة 2008 تؤكد بزوغ البلدان الصاعدة الآسيوية واتسع الفارق في الإمكانيات بالمقارنة مع البلدان المتقدمة العضو في منظمة "التعاون والتنمية الاقتصادية" (OCDE). لقد رفعت الأزمة العالمية الأخيرة من موقع المستفيدين الجدد من العولمة.

فمنذ أواسط الثمانينيات وانتهاء الاتحاد السوفياتي، انفتحت الصين (وبعدها الهند) على اقتصاد السوق، بعد تخليهما كل واحدة، بخصوصيتها، على نمط التنمية المنغلقة فأدى ذلك إلى انخراط 1.5 مليار نسمة في مجال السوق. وساهم ذلك في نشر العولمة عبر حركية ترحيل المعامل الصناعية نحو البلدان ذات الأجور المتواضعة، في الوقت ذاته الذي بزغت فيه ثورة الإعلاميات التي أعطت من جانبها دفعة قوية للعولمة.

لاشك في أننا نعيش اليوم الحقبة التاريخية الأكثر عولمة. وهي عولمة أصبحت مقسمة أكثر من الماضي، لكنها لا تزال تنتج الربحين والخاسرين، ولا تزال ذات تأثير سلبي على البيئة والطبيعة.

لقد أصبحت العولمة، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مسرح تبار كبير بين الولايات المتحدة والصين، في المجال التجاري (وأكثر في المجالين التكنولوجي والثقافي). ويتعلق الأمر بمنافسة بين نمطين لاقتصاد السوق:

- "اقتصاد السوق الأمريكي"، المعتمد على التمويل والابتكار.
- و"اقتصاد السوق الصيني" حيث تقوم الدولة بدور التأطير الاستراتيجي لتدبير الحركية الاقتصادية، حيث أصبحت الصين بدورها فاعلاً في مجال الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي.

3) اعتبار تراجع المنطقة المتوسطة

في خضم هذه العولمة الثنائية تراجع موقع منطقتنا غرب المتوسطية، وبصفة عامة البحر الأبيض المتوسط في كليته بالعالم. فعليها، إذًا، أن تجد الأجوبة الضرورية لهذه المعادلة الجديدة حتى تبتعد عن التهميش والتردي الذي تعيشه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إن طفرة القارة الآسيوية ضمن الساحة الاقتصادية العالمية قد أبعد منطقتنا عن المحور الاقتصادي الجديد. لقد فقد البحر الأبيض المتوسط

من إشعاعه، وأصبح اليوم مجرد ممر من قناة السويس إلى مضيق جبل طارق. بينما تراجعت في شمال المتوسط دينامية أوروبا في مجال الإنتاج والابتكار منذ 2008، بعدما كانت قد نجحت في تجربتها الاندماجية منذ 1960 إلى 2000. فرغم إحداثها لعملة موحدة دخل مسلسل اندماجها في منغلق يتجلى في توقف مشروع التوحيد في مجال التمويل والسياسات الخارجية والاستراتيجية ومكونات التجهيزات المستقبلية.

لقد خرجت أوروبا منهكة من أزمة 2008، فتراجعت وتيرة نموها بالمقارنة مع مناطق أخرى بالعالم. وتقلصت مستويات جدوى مركباتها الإنتاجية وأصاب ديمقراطيتها اهتزازات. وكأنها فقدت سلطة المبادرة الاقتصادية والمبادرة الجيو- سياسية، وقدرتها على التكيف مع التقدم الذي تعرفه البلدان الصاعدة الآسيوية وكذا دينامية الولايات المتحدة التي لا تتراجع في مجال الابتكار وفي ما هو استراتيجي. رغم ذلك فإن أوروبا لا تزال قادرة على البقاء قطباً أساسياً في عولمة الغد، انطلاقاً من مؤهلاتها العديدة: تاريخها وثقافتها والقيم التي تمثل تقدمها التكنولوجي في بعض القطاعات الحساسة (السيارات، الطائرات.. إلخ)، وكذا عامل القرب الجغرافي جنوب البحر الأبيض المتوسط والقارة الأفريقية جنوب الصحراء.

لابد من الاعتراف بتراجع العالم العربي على كل الواجهات الاقتصادية والسياسية والثقافية والمجتمعية. لقد بدأ تراجع العرب منذ هزيمة 1967، الحدث الذي فرمل تيار القومية العربية، كإيديولوجية عالم ثالثة، وفتح الطريق نحو صعود التيار المحافظ الذي تولدت عنه الممارسات الراديكالية المظلمة. هكذا تمكنت الأقطار المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية بأن تصبح غنية بفضل ارتفاع سعر الهيدروكربونات سنوات 1973 و1979 و2007. لكنها تأخرت على عدة واجهات بسبب خضوع تديرها إلى نمط ريعي سياسي متمثل في أنظمة الحزب الوحيد والفكر الوحيد. وإلى نمط ريعي اقتصادي، حال دون تنوع الأنسجة الإنتاجية. ونمط ريعي محافظ، أفلل الأبواب أمام التحديث والتطور التقني

والعلمي. كما أن الدول العربية بصفة عامة قد ساهمت في التخلي عن القضية الفلسطينية لتصبح في طي النسيان رغم أنها لا تزال تسكن الضمائر.

لقد كان لأزمة 2008 أثر سلبي على اقتصاديات بلدان الجنوب المتوسطي، غير النفطية، بسبب تقلص الطلب الأوربي. وهو ما ساهم في تغذية الاحتقان الاجتماعي من خلال مجريات "الربيع العربي" وما تولد عنها من نكوص وتراجع، حيث برزت محدودية الشراكة الأورومتوسطية. بينما ترسخت التوجهات المحافظة في الكثير من أطراف منطقتنا، والاستقرار السياسي الذي اتسع مجاله كذلك بفعل التدخلات الأجنبية في العراق وسورية واليمن وليبيا ومنطقة الساحل.

بينما بقي، في جنوب المتوسط الغربي، مشروع الاندماج المغاربي جامداً منذ استقلال أقطار المنطقة بسبب التناقضات الجيو- سياسية بين المغرب والجزائر، وموقف هذه الأخيرة ضد مغربية الصحراء التي كانت خاضعة للاستعمار الإسباني. وأصبح من الواضح أن غياب المشروع المغاربي يعرقل التنمية الاقتصادية للمنطقة كلها ويساهم في محدودية الشراكة الأورومتوسطية وفي تهميش البحر الأبيض المتوسط في كليته.

علينا أن لا ننسى أن المتوسط بحر أفريقي، بقدر ما هو أوربي. وأن مستقبله مرتبط بمستقبل أفريقيا، تلك القارة التي تعرف أكبر دينامية ديموغرافية بالعالم والتي أبانت منذ بداية القرن (رغم العديد من العراقيل) على أنها تمتلك مؤهلات بشرية ومادية قد تمكنها مستقبلاً بأن تصبح فاعلاً حاضراً في العولمة. هذا هو رهانها الذي يجب أن تربيحه بمساهمة من المجال المتوسطي والأوربي.

إن تراجع البحر الأبيض المتوسط يأخذ أبعاداً خطيرة بالمقارنة مع بحر الصين أو ما سماه فرنسوا جيبولو "المتوسط الآسيوي" الذي يؤكد صعوده واتساع تأثيره منذ أربعين سنة، دافعاً إلى انتقال المركز المحوري للعولمة نحو القارة الآسيوية. وهو ما جعل العولمة اليوم ثنائية القطبين.

هذا هو ما يفرض العمل على إعادة التوازن داخلها بالدفع إلى انتقال آخر من الشمال صوب الجنوب ليصل العالم إلى عولمة متعددة الأطراف ومتكافئة في خدمة الجميع.

إن على أوروبا والمتوسط وأفريقيا أن تجد جواباً جماعياً للدينامية الجديدة للاقتصاد العالمي. فدون هذا الجواب لن يسترجع المتوسط مركزيته ولن يعاد لمنطقة المتوسط الغربي موقعها التاريخي، هي التي كانت نقطة انطلاق العولمة في القرن الخامس عشر.

إن قراءة العولمة اليوم انطلاقاً من المتوسط الغربي تؤدي بالضرورة إلى متابعة المسار التاريخي في وجهته:

- وجهة العولمة الفاتحة المهيمنة.
- وجهة العولمة المفروضة.

إنها تقتضي إبراز التداخل بين أبعادها الإنتاجية والتجارية والصناعية والتمويلية والتكنولوجية والغذائية والبشرية دون تجاوز التظاهرات الاستراتيجية. إنها تفرض كذلك الأخذ بعين الاعتبار التطور الهائل الذي عرفته البشرية ضمن مسار العولمة، وكذا الانحرافات التي أنتجت عبر شيوع اللاتكافؤ، وتدهور البيئة والاعتداء على الثقافات والهويات، لنصل في آخر الأمر إلى شكل موضوعة مجالنا الأفريقي المتوسطي الأوربي (اندماج المغرب في الاقتصاد العالمي كنموذج)، ضمن الرهانات والتحديات، ليصبح فاعلاً ذا مصداقية في المستقبل.

لا شك في أن المغرب ككل الأقطار العربية والأفريقية له خصوصيته التاريخية والجغرافية فتقديم نموده يهدف الحديث حول ما يوحد كل هذه الأقطار وكل مكونات الجنوب من تأثير اندراجها في السوق العالمية (والعولمة) على مسارها التنموي بل على مقوماتها المؤسسية والمجتمعية لنصل أن جواب كل أقطار الجنوب على ما وصلت إليه العولمة لا يمكن أن يكون إلا في إطار مقارنة التضامن الإقليمي.